تناقض غريب يثير الدهشة

الكل راغب في القضاء على ظاهرة العمالة الهاربة.. ولكنها تستفحل!

الامارات قضت على المشكلة في أيام.. عندما قررت سجن الهارب ٥ سنوات

○الشيخ صباح بن دعيج ال خليفة

○ عبدالنبي الشعلة

○ علي بن يوسف فخرو

هذه هي الأبعاد الحقيقية للمشكلة

وماذا يقترح أصحاب العمل للقضاء عليها؟

القرار الذي أصدره الشيخ صباح بن دعيج آل خليفة مدير ادارة الهجرة مؤخرا بإعطاء مهلة جديدة تنتهي في ٣١ اكتوبر القادم للمقيمين في البلاد اقامة غير شرعية أو بالمخالفة للقوانين والأحكام المرعية من أجل تصحيح أوضاعهم دون تحميلهم اية غرامات أو رسوم نظير هذه المخالفات.. هذا القرار يؤكد مما لا يدع مجالا للشك بأنه لا ادارة الهجرة ولا البحرين كلها راغبة في ايذاء احد او تحميله أعباء مالية قد لا يقوى عليها.. كما يؤكد هذا القرار المرونة الفائقة وسماحة وسعة الصدر لدى الجميع في كل أجهزة الدولة.. الامر الذي يرسخ السلوك الحضاري الذي عرفه العالم كله عن البحرين وحكومته الرشيدة.

لكن المنطق والقانون لايوافقان على التسيب وتشويه صورة البحرين باي حال من الاحوال.. فالمؤكد ان وجود عمالة مخالفة او هاربة او سائبة قد يؤدي الى تشويه صورة البحرين والإساءة الى سلامة سوق العمل ويفرز العديد من المشاكل والانحرافات التي نحن في غنى عنها.. ولذلك فنحن نوافق على ما جاء في تصريح الشيخ صباح بن دعيج آل خليفة مدير ادارة الهجرة بانه لابد من انزال عقوبات رادعة على كل مخالف يتخاذل عن تصحيح وضعه بعد انتهاء هذه المهلة سواء أكان المتسبب في ذلك المخالف نفسه او ان يكون أحد من ورائه يشجعه أو يسهل له هذه المخالفة.. اي انه لابد ان تكون هناك اجراءات اقوى واشد من مجرد الغرامات والرسوم المقررة.

وتصريح مدير ادارة الهجرة اشار فقط الى «الاجنبي المخالف» لقوانين الهجرة .. ولكننا نرى ان ذلك قد يتسبب على العمالة الهاربة او السائبة المبلغ عن هروبها من الكفلاء الاصليين.

اذن.. اذا كان المجال كذلك.. وبمقتضى هذا المفهوم.. فان القضية كبيرة وعويصة جدا.

تساءل

ونتساءل بعد مناقشتنا لهذا الموضوع من جميع نواحيه ومع كل الأطراف .. وكتاباتنا المتواصلة عنه.. اذا تتفاقم ظاهرة العمالة الاجنبية الهاربة في البلاد؟ ولماذا تشكو وزارة العمل؟ ولماذا يشكو اصحاب الاعمال (الكفلاء) من هذه الظاهرة ما دام الجميع راغبين في القضاء عليها.. وإعادة وجه سوق العمل في البحرين الى نظافته ونصاعته التي كانت له؟

هل يصدق أحد؟

هل يصدق احد ان عدد البلاغات عن العمال الهاربين من كفلائهم قد وصل خلال الربع الاول من هذا العام ٨١٨ بلاغا.. هذا غير عدد العمال المخالفين الذين تم تسفيرهم خلال نفس الفترة والذين وصلوا الى ٢٧٤ عاملا؟

ما معنى ذلك؟ ولماذا يحدث ذلك؟

دعونا نناقش القضية من كل ابعادها وبصراحة متناهية.. معتمدا في تحليلي للمشكلة على الواقع المعاش فعلا.. وعلى آراء العديد من اصحاب العمل الذين ناقشتهم في هذه القضية التي اضرب اخماسا في اسداس عندما اراها مستعصية على الحل رغم انه كما قلت في تحقيق سابق ان الحل سهل لو اردنا.

اصحاب العمل يشكون وبدرجة الصراخ من النظام الجديد الذي طبقته الادارة العامة للهجرة والجوازات في شهر مارس الماضي في شأن العمال الاجانب الهاربين من كفلائهم.. حيث تلزمهم الادارة بموجب هذا النظام بدفع غرامة ٣٠ دينارا عن كل شهر تاخير في تجديد الاقامة، اي ما يعادل ٣٦٠ دينارا في السنة عن العامل الواحد.

ويقولون انه في معظم الاحوال يتحمل الكفيل الاصلي الذي هرب منه العامل كل هذه الرسوم او الغرامات كما يطلق عليها البعض ذلك.

ويقولون أيضا: اذا علمنا ان بعض العمال او الخدم قد هربوا من كفلائهم منذ عدة سنوات مضت .. فان الغرامات في مثل هذه الاحوال ستكون طائلة وفي غير مقدور الكثيرين الامر الذي يشكل عبئا ماليا جديدا عليهم يربك حياتهم ... في الوقت الذي يكون فيه الكفيل بريء من عملية الهروب براءة الذئب من دم ابن يعقوب.. فاننا انه يكون قد اخلى مسئوليته بالابلاغ عن واقعة الهروب.

تحقيق: لطفي نصر

هذا هو مجرد ملخص سريع لنتيجة حواراتي مع عدد كبير من أصحاب الاعمال..

المهم ان كل الذين ناقشتهم في القضية كانوا يناشدون وزارة العمل بالعمل على معالجة هذه القضية او هذه الظاهرة والتصدي لافرازاتها السلبية على المجتمع، وعدم تحميل المسئولية لمن لا ذنب له في حدوثها.. ويقصدون بالطبع الكفلاء الاصليين من أصحاب الاعمال او الاسر البحرينية في الاساس اطرافا متضررة بهذه المشكلة .. ما داموا قد ابلغوا عن واقعة الهروب في كل مرة!

الاسباب من الواقع

اسمحوا لي ان أؤجل المقترحات التي طرحها اصحاب الاعمال لعلاج هذه الظاهرة .. الى ما بعد ان اورد اسباب هذه الظاهرة من خلال الواقع الذي امسه بنفسي وعن قرب دون اي تجن على احد.

اذا كان يبدو للبعض ان هذه الظاهرة سلبية في كل اوجهها.. وان افرازاتها خطيرة من كل النواحي.. فانا لاختلف مع هؤلاء واقول ان لها اوجه او افرازات ايجابية كذلك .. كيف؟

فهذه الظاهرة او هذه المشكلة قد كشفت بكل وضوح عن انها تجيء كاحد الافرازات للاعتماد على العمالة الاجنبية وتفضيلها على العمالة الوطنية بدعوى ان العمالة الوطنية غير ملتزمة وغير مستقرة .. ولكن ثبت باعتراف اصحاب العمل انفسهم ان العمالة الاجنبية في البلاد هي التي تتسم بعدم الالتزام والاستقرار.

العجيب ان الذين اتهموا العمالة الوطنية بانها غير مستقرة هم الذين اكدوا من جديد ان العمالة الاجنبية هي غير الملتزمة وغير المستقرة!

أسباب الهروب بصراحة

ودعونا نناقش اسباب ظاهرة هروب العمال الاجانب في البلاد بصراحة شديدة جدا..

○ اذا كان هناك عمال اجانب يهربون من كفلائهم للعمل لحسابهم او العمل لدى اصحاب اعمال آخرين مخالفين للالتزامات والقوانين الموضوعة على الرغم من قيام اصحاب الاعمال بالوفاء بكامل التزاماتهم نحوهم.. فبصراحة هناك فئة اخرى من العمال الهاربين يتركون كفلاءهم بسبب سوء ظروف العمل.. او بسبب المعاملة غير اللائقة او اللاإنسانية لهم.. معنى ذلك انه اذا كان هناك اصحاب عمل ابرياء والحق كل الحق معهم.. فهناك ايضا عمال مظلومون لا يجدون امامهم حلا سوى الهروب ومخالفة القانون، اقول ذلك وان كان البعض قد اكد مرارا انه لا يوجد العامل الذي يهرب اذا كان يلقى معاملة طيبة من كفيله!

لا أحد ينكر

ومن الأسباب ايضا التي لا ينكرها احد انه في بعض الاحيان نجد ان بعض اصحاب العمل يوعزون الى العمال الاجانب بالبحث عن اعمال اخرى في سوق العمل بعد انتهاء الحاجة اليهم.. والسبب في ذلك الا يتحمل اصحاب العمل ثمن تذاكر السفر واحيانا مكافاة نهاية الخدمة.. مقابل ان يتركوهم يسعون الى الرزق في البلاد وبالمخالفة للقوانين المرعية مضربين عرض الحائط بما يحدث في البلاد من مشاكل!

سبب آخر تفاقم في الآونة الاخيرة .. حيث تقوم بعض مكاتب توريد الايدي العاملة الاجنبية بتحريض من بعض مندوبيهم من خدم المنازل بالهروب من البيوت التي جيئوهم على تفاقمها.. ثم العمل على توريدهم لمنازل اخرى في سبيل الاثراء غير المشروع الذي يتحقق عن طريق المكر والحيلة الخبيثة.

القانون لم يسكت

وهذه الحيل المكشوفة ليست خفية على الجهات المعنية بالدولة.. فقد وجدنا ان التعديلات الاخيرة لقانون العمل والصادرة بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٩٣ تنص صراحة على ما يلي:

١ – تشديد العقوبة على صاحب العمل الذي يقوم باستخدام عمال اجانب دون الحصول على تصريح باستخدامهم لتكون الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور ولا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تقل عن ٢٠٠ دينار ولا تجاوز ٥٠٠ دينار او باحدى هاتين العقوبتين، مع تعدد العقوبة بتعدد العمال الذين وقعت المخالفة بشانهم (مادة ١٥٨) وبالاضافة الى ذلك قرر القانون الغاء السجل التجاري ووقف النشاط التجاري لكل صاحب عمل يثبت لدى وزارة الداخلية ووزارة العمل والشئون الاجتماعية قيامه باستقدام عمال اجانب دون ان تكون لديه حاجة لاستخدامهم وثبت اشتغالهم لدى صاحب عمل آخر (مادة ١٥٨).

التحايل مستمر

ورغم صدور هذه العديلات على قانون العمل والذي اراد المشرع من خلالها تقويت الفرصة على اصحاب العمل بتشديد العقوبات كما اسلفنا.. عاد بعض اصحاب العمل للالتفاف من حولها والتحايل من جديد على القانون نفسه.. فسعوا الى الحصول على تراخيص باستقدام عمال من الخارج دون ان يكونوا في حاجة اليهم.. ودفعوهم الى العمل لدى اصحاب أعمال آخرين.. او انهم قالوا لهم يمكنكم ان تعملوا لحسابكم.. ولكن حتى يفلت هؤلاء من المسئولية قاموا بالابلاغ عن هروب هؤلاء العمال حتى لا تطالهم عقوبات القانون.

وهنا وجدت وزارة العمل وغيرها من الجهات المختصة نفسها امام مشكلة جديدة وهي مشكلة البلاغات الوهمية .. حيث تاكد لدى هذه الجهات ان معظم البلاغات هي بلاغات وهمية .. ويقال ان نسبة البلاغات الحقيقية بين البلاغات عن عمال هاربين لا تتجاوز ١٠٪.

وهنا طرات مشكلة اخرى لا تقل تعقيدا عن سابقاتها .. حيث وجدت الجهات الخاصة في كثير من الاحوال عجزا عن معرفة اصحاب الاعمال الذين عمل لديهم العمال الهاربون .. وهنا ليس هناك بد من اعمال القانون وتحميل الكفيل المسئولية كاملة وخاصة تكاليف اعادته الى بلده.

الكفيل قد يكون مظلوما

ونحن نعود لنؤكد من جديد ان الكفيل قد يكون مظلوما او انه على حق.. وهؤلاء كما اسلفنا هم في حدود ١٠٪ لكن ما يجب التاكيد عليه ان مكاتب الايدي العاملة ضالعة في تازيم وتعقيد وتفاقم هذه الظاهرة.. لذا يجب على وزارة العمل انزال العقوبات الرادعة على مثل هذه المكاتب التي تسمح لنفسها بالاثراء غير المشروع من خلال التسيب في تفاقم مشكلة تحدث افرازات ضارة في المجتمع.. ونقترح ان يتم سحب ترخيص المكتب الذي يفعل شيئا من هذا القبيل ويقولون ان بعض المكاتب قد جعلت من ارتكاب مثل هذه الممارسات قاعدة لهم!

في لقاءاتي مع أصحاب العمل

وكما اشرت سابقا انه من خلال لقاءاتي وحواراتي مع بعض اصحاب العمل فقد وجدتهم جميعا يجمعون بشدة على ضرورة التصدي لهذه القضية والقضاء عليها.. ذلك لانه اذا كان عدد البلاغات عن عمال هاربين في ٣ شهور فقط قد وصل الى ٨١٨ بلاغا.. فمعنى ذلك ان المشكلة كبيرة والظاهرة تستفحل.. وان ابعادها وتاثيراتها السلبية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي خطيرة.

وقد وجدتهم يطالبون وزارة العمل بسن اجراءات رادعة ضد العمال الهاربين للقضاء على الظاهرة.. وتساءل البعض: لماذا لا نفعل مثلما فعلت دولة الامارات التي غلظت العقوبة بالابلاغ عن الهارب والتي تصل الى ٥ سنوات سجن.. وفعلت السعودية شيئا يقارب ذلك..

وقالوا: ما ذنب الاسرة التي تهرب من عندها خادمة.. ولا يمكن القول انه توجد اسرة بحرينية واحدة توافق على هروب خادمة يمكن ان تجلب عليها المصائب نتيجة هذا الهروب.. كما لا يوجد صاحب عمل واحد يمكن ان يوافق على ذلك.

اقتراحات أخرى

واقترح هؤلاء بجدية ضرورة تحميل صاحب العمل الذي يقبل على نفسه تشغيل عامل هارب بجميع الغرامات وتذاكر السفر ورسوم الهجرة والجوازات... الخ، واقترحوا كذلك على صاحب العمل المخالف ان يدفع تعويضا للكفيل الاصلي.. وان تتكرر هذه التعويضات مع كل حالة هروب.. وبمثل هذه الاقتراحات يمكن ان نقضي على هذه الظاهرة او على الاقل نحد منها.. وان تكون العقوبة مضاعفة على مكاتب توريد العمال الاجانب الذين تسول لهم انفسهم الاقدام على تهريب الخدم والعمال او التواطؤ معهم.

وقالوا بصراحة ان التهاون في هذه القضية يؤثر تاثيرا سلبيا كبيرا على موضوع البحرنة لان العمال الهاربين يزاحمون العمالة الوطنية في سوق العمل.

غرامة ألف دينار

واقترح البعض الآخر ضرورة النص في قانون العمل على توقيع غرامة مالية قدرها (١٠٠٠) دينار على من يقوم بتشغيل عامل او خادم هارب من كفيله الاصلي.

وطالب الجميع بضرورة الاسراع في استحداث الاجراءات الرادعة الجديدة .. ومراجعة كل ما فعلته حيالها دول المنطقة.. فقد استطاعت دولة الامارات القضاء المبرم على الظاهرة بالنص على سجن العامل الهارب ٥ سنوات عند ضبطه .. سواء اكان سائبا ام يعمل لدى اي صاحب عمل آخر!

الكرة الآن في ملعب وزارة العمل التي يطالبها الجميع بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين من عقد اجتماعات مكثفة والتوصل الى الحلول.. لان الظاهرة تتفاقم بل وتستفحل وافرازاتها السلبية وخيمة على المجتمع باكمله.